

مصر تتصدر قائمة دول الإخفاء القسري □□ إنجاز عالمي للسياسي



الجمعة 16 سبتمبر 2016 03:09 م

أحال الفريق الأممي المعني بحالات الاختفاء القسري، 766 حالة اختفاء قسري جديدة في 37 دولة إلى الدول المعنية، منها 483 في إطار النداءات العاجلة، بينها 131 حالة في مصر خلال الفترة بين 15 مايو 2015 وحتى 18 مايو 2016.

واستعرض الفريق الأممي اليوم الجمعة، في جنيف، تقريره السنوي الذي اشتمل على أنشطته خلال عام، والبلاغات والحالات التي بحثها □

وأكد أنه لا يجوز، وفقاً للمادة السابعة من الإعلان المتعلق بحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، التذرع بأي ظرف مثل الحرب أو عدم الاستقرار السياسي أو الطوارئ العامة لتبرير عمليات الاختفاء القسري □

وأعرب الفريق الأممي عن قلقه البالغ من ازدياد حالات الاختفاء القسري في مختلف أنحاء العالم، خاصة في مصر وباكستان (321 إجراء عاجلاً في الفترة المشمولة)، في ظل ما أسماه "اعتقاداً خاطئاً وهداماً بأن الاختفاء القسري أداة مفيدة لحفظ الأمن، ومكافحة الإرهاب أو الجريمة المنظمة".

كما كشف عن أن عدد الإجراءات العاجلة التي أرسلها إلى الدول المعنية هذا العام، تفوق ثلاثة أمثال ما أرسله العام الماضي، وهو ما ضمنه في تقريره السنوي، مؤكداً أنه رغم العدد الكبير من البلاغات التي تصل الفريق، إلا أن ما يصل الفريق أقل من الحجم الفعلي للظاهرة، وأن ذلك يعود إلى خوف الأهالي في بعض الحالات من الإبلاغ عن الانتهاك، مشدداً على ضرورة دعم الأسر وأعضاء المجتمع المدني كي يتمكنوا من مساعدة الفريق □

وأكدت رئيسة الفريق، حورية سلمي، أنه لا يوجد حد زمني قصير للاختفاء القسري، وأن أي احتجاز سري مهما قصر ينبغي أن يتم إعلام الأسر بأسرع وقت عنه □

وردت مصر بأن "هناك جهات تقوم بتضليل الفريق بإرسال حالات ليست مختلفة وتعلم هذه الجهات أنه لا أساس لادعاءاتها، وأن الأشخاص الذين تزعم اختفاءهم متواجدون بشكل قانوني في أماكن احتجاز، إما قيد إجراءات قضائية أو تحريات".

وعلقت الولايات المتحدة الأمريكية على نتائج الفريق، بأنه على الأنظمة القمعية التي تمارس الإخفاء القسري ضد معارضيه أن تذلل العقبات أمام إجراء تحقيقات شفافة لتوضيح مصير من يتم إخفاؤهم، مشيرة إلى أن بعض هؤلاء يتعرض للتعذيب لفترات طويلة ومنهم من يقتل في صمت ودون حصول الأسرة على أي مستند رسمي، وضربت المثل بمصر وسورية كأنظمة قمعية تستخدم الاختفاء القسري ضد معارضيه □

وناقش الفريق المعني بالاعتقال التعسفي، في جلسته التي عقدت الثلاثاء الماضي، تقريره السنوي عن الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2015، وتبنى "مبادئ وتوجيهات الأمم المتحدة الأساسية بشأن حق أي شخص من المحرومين من حريتهم بالتوقيف أو الاعتقال لإقامة قضايا أمام المحاكم".

وستصبح هذه المبادئ التي تغطي جميع حالات الاعتقال وكل الجماعات والأفراد بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفاً، أداة رئيسية في القانون الدولي لحقوق الإنسان لتعزيز وحماية أي شخص من الاحتجاز السري؛ أو الاعتقال المطول، أو الاختفاء القسري، وتعطي هذه المبادئ إرشادات للدول بشأن المبادئ التي ينبغي أن تستند عليها القوانين والإجراءات المنظمة للحق في إقامة الدعوى أمام المحكمة لممارسة هذا الحق ممارسة فعلية □

مصر في الواجهة السوداء

وأثناء جلسة الثلاثاء الماضي، وجّه الفريق انتقادات شديدة لمصر بسبب حرمان المعتقلين السياسيين من حق المحاكمات العادلة، وعدم تنفيذها للآراء التي تبناها الفريق المعني بالاحتجاز التعسفي بإطلاق سراح المحتجزين تعسفاً والمقدمة بشأنهم بلاغات للفريق، وبينهم أطفال

ولم يختلف رد مصر على هذه الانتقادات عن ردودها السابقة والمعتادة، حيث اتهمت الفريق بتبني آراء سلبية عن ردود مصر على الحالات المحتجزة تعسفاً